

بِحَمْدِ حَوْلِ الرَّجْعِيِّ

بِقَتْمِ

سَمَاحَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْهَنْدِيِّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِقِطْمَةٍ

سَمَاعَةَ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْهِنْدِيِّ



جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

للطباعة والنشر والتوزيع

ص.ب. / ٤٠ / ٢٥ غيري فاكس / ٦.١.١٩
تلفون / ٩٣٤٠٧ قاريبي - بيروت - لبنان

دار الأضواء

كلمة الناشر

نقدم للقارئ الكريم البحث المختصر الذي كتبه
حجة الإسلام العلامة السيد محمد الصدر الذي
أتحف المكتبة الإسلامية منذ عشرين سنة بمؤلفاته
القيمة التي كانت موضع تقدير أكابر أهل العلم.
فإننا فخورين بتقديم هذا البحث وقد أعطاه حقه
على إختصاره داعين الله سبحانه وتعالى أن يديم
وجود هذا العلم الشامخ ليتحف بقلمه ويعطي
القارئ ما يصبو إليه من تحقيقات علمية في مختلف
المجالات ومنه نستمد العون.

بيروت ٢٣ رجب ١٤١٤ هجرية
١٩٩٤/١/٦ م

جعفر هادي الدجيلي
دار الأضواء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بحث حول الرجعة بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

مفهوم الرجعة عنوان ينطبق على عدد من المعاني التي بعضها أكيد الصحة وقد قام الدليل عليه وبعضها غير واضح بذلك الوضوح. أقصد من ناحية دليhle.

وبالرغم من أن الآخرين قد أخذوا على الشيعة عدة مفاهيم يؤمنون بها ومنها الرجعة، على أنها مفاهيم فاسدة باطلة. إلا أنها من زاوية الرجعة التي نتكلم عنها الآن نقول: إن كان بعض المعاني والتفسيرات للرجعة يمكن أن تكون في نظركم فاسدة فإن هناك للرجعة تفسيرات صحيحة. ومنها ما هو نص في القرآن الكريم، ومنها ما يبتني الاتجاه التقليدي عندكم على الإيمان به. ولا سبيل إلى إنكاره كما سوف نوضح مفصلاً. فإن كانت الرجعة تنطبق على هذه الأمور بالذات إذن فأنتم تقولون بالرجعة وليس الشيعة فقط.

والمفهوم اللغوي للرجعة لا يعني أكثر من رجوع شيء

إلى شيء بعد ابتعاده عنه . فقد كانا متجاورين ثم افترقا بسبب ما، ثم يعود أحدهما المعين إلى الآخر.

وهذا المفهوم اللغوي ينطبق إجمالاً على كل مفاهيم الرجعة ومعانيها . فمثلاً إذا قلنا برجعة الإمام أمير المؤمنين (ع) فهو قد كان مجتمعاً مع البشرية في عصره في صدر الإسلام ثم افترق عنها بموته، ثم يعود إليها من جديد . وهكذا .

والأفضل الآن أن نقضي الوقت الآتي باستعراض المهم من معاني الرجعة وتفسيراتها لنرى مقدار ما قام الدليل على صحته منها . مع الالتفات إلى أننا لا نستطيع أن نجزم ببطلان بعض المعاني منها ونستدل على فسادها، ولا أن أولئك الآخرين يستطيعون ذلك . فقد قال ابن سينا قوله المشهورة : ما قرع سمعك فذره في ساحة الإمكان حتى يذودك عنه ساطع البرهان . وقد علمنا ديننا أن ما سمعناه مما لا دليل على صحته لا حاجة إلى المبادرة إلى إنكاره بل نوكل علمه إلى الله وإلى الراسخين في العلم إذ لعلنا إذا أنكرناه واعتقدنا بفساده فقد نعتقد بفساد ما هو حق واقعاً . ومجرد الاحتمال كاف بهذا الصدد . وهذا الاحتمال قائم في ذهننا بالضرورة

وفي أذهان أولئك الآخرين أيضاً.

وإنما بادروا إلى إنكاره، من زاوية (مادية) لا من زاوية دينية، من حيث يعلمون أو لا يعلمون. لأننا ينبغي أن نعتزف أن الرجعة بأي معانيها لا يمكن إثباتها على المستوى (المادي) أو للماديين. إلا بعد بطلان التطرف المادي في عقولهم. وهذا البرهان قائم لدينا بعونه سبحانه. فنحن في فسحة من هذه الناحية.

إلا أن بعض المذاهب الإسلامية، بالرغم من انطلاقها من منطلق ديني، على ما هو المفروض، إلا أنها لم تنكر الرجعة من هذا المنطلق، إذ لا يوجد دليل على بطلانها وإنما كل ما في الأمر أنه قد يقال: إنه لا يوجد دليل على صحتها وهذا ما سوف نبحثه عما قريب بعونه تعالى. إذن فالاحتمال على صحتها قائم دينياً. إذن فالمبادرة إلى إنكارها غير جائزة، ويجب إيكال علمها إلى الله عز وجل.

وينبغي الالتفات أيضاً إلى أن مفهوم الرجعة بأكثر معانيه، أو قل: إنه هو كمفهوم مجرد، ليس من ضرورات الدين وواضحاته كوجوب الصلاة مثلاً، بحيث يجب الإيمان بها على كل حال ويكون إنكارها إنكاراً للدين. كلا. بل يكفي للجاهل به أن يوكل علمه إلى الله عز وجل. ويعترف بجهله

في هذا المجال . شأنه في ذلك شأن بعض المفاهيم الأخرى كوجود الجنة والنار قبل يوم الحساب ، أو نزول جبرائيل إلى الأرض بعد النبي صلى الله عليه وآله وهكذا . فكلها مما يجب إيكال علمها إليه سبحانه ولا يجوز المبادرة لإنكارها وإن لم يكن إنكارها خروجاً عن الدين .

وإذا أردنا استعراض معاني الرجعة وجدنا لها أولاً : انقساماً رئيسياً قلما يتعرض له المفكرون المسلمون وهو : الرجعة المعنوية والرجعة الظاهرية أو المادية . أو قل الرجعة الأخروية والرجعة الدنيوية كما سنوضح .

أما الرجعة المعنوية : فإننا نعلم وقد تمّ البرهان عليه في الفلسفة والحكمة العليا بأن الأشياء كلها في تكامل وتنامٍ مستمر وأنها متوجهة باستمرار نحو الكمال المطلق . إلا أنها لا تصل إليه بذاته لأنه لا متناهٍ وغير محدود ، وإنما هي في سفر دائم نحوه بمقتضى الشوق المركوز في ذواتها للكمال لا تختلف في ذلك الموجودات جميعاً كل من زاوية رتبته ومقدار قابلياته وعمله .

لا يستثنى من ذلك شيء إلا ما حصل دونه الموانع . فقد تحصل الموانع في التسبب إلى إبطاء هذا السير الحثيث .

وقد تحصل الموانع في قطع الوصول بالمرة. وعندئذ قد يقف الفرد عن التكامل لسوء توفيقه وقبح عمله. أو قد يتكامل في الشر والسوء وزيادة الظلم والعتو والاستكبار.

وقد وجد بين السحرة وأضرابهم من يميل إلى العمل الجاد من أجل الوصول إلى عالم الظلام والشياطين، حيث يعدونه كمالاً لهم، لا عالم النور السامي الذي ينحو نحوه المعتدلون بفطرتهم من الخلق.

فإن ذلك اعوجاج في الفطرة، بعد حصول المانع عن إدراك حقيقتها، لسوء عمل الفرد وظلام نفسه.

إلا أننا لو حسبنا مجموع الكون بصفته متجهاً نحو الكمال لم نجد موارد المانع أمراً كثيراً بل لعله لا يشكل إلا نسبة ضئيلة جداً في الكون.

وهو - لو التفتنا - نافع بالتأكيد وفي وجه الحكمة الحقيقية لتكامل الآخرين. لأن الأشياء إنما تعرف بأضدادها فلا يمكن أن نعرف نعمة الإيمان إلا إذا عرفنا نقمة الكفر ولا يمكن أن نعرف نعمة اليقين إلا إذا عرفنا نقمة الشك وهكذا.

وهذا هو التفسير الرئيسي لذلك القول الذي يفسر وجود

الكفر والانحراف في الكون بأنه: فداء للمؤمنين . يعني اقتضت الحكمة الأزلية وجوده من أجل نفع المؤمنين على أن لا ينقص ذلك من عذاب من يستحقه شيئاً لأن سوء عواقبهم إنما هو نتيجة لعملهم وسوء تصرفهم واختيارهم الباطل على الحق .

ومن هنا يتضح مفهوم الرجعة المعنوية في التكامل والتي نطق بها القرآن الكريم . فقد ورد ستة مرات قوله تعالى: ﴿وإلى الله ترجع الأمور﴾ . وورد عشرات المرات بمضمون: ﴿وإليه ترجعون﴾ ﴿إلى ربكم ترجعون﴾ .

وقال: ﴿واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله﴾ [البقرة: ٢٨١] .

وقال: ﴿إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون﴾ [المائدة: ٤٨] .

وقال: ﴿إن إلى ربك الرجعى﴾ ﴿وأن إليه المتهى﴾ [النجم: ٤٢] وغير ذلك إلا أن الشواذ مشمولون لقوله تعالى: ﴿إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ [المطففين: ١٥] وقوله: ﴿ثم إن مرجعهم لإلى الجحيم﴾ [الصفات: ٦٨] .

وقد بكت القرآن الذين ﴿ظنوا أنهم إلينا لا يرجعون﴾
[القصص : ٣٩].

وهذه الرجعة مما لا مناص لكل المذاهب الإسلامية من الاعتراف بها لأنها مطابقة للقرآن الكريم المعترف به إسلامياً بالضرورة.

وهناك معنى آخر للرجعة ينص عليه القرآن الكريم وهو رجوع الأموات للدنيا ليستأنفوا أعمالهم إن كانوا في حياتهم قد أفسدوها ﴿رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت كلا إنها كلمة هو قائلها ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون﴾
[المؤمنون : ٩٩ - ١٠٠].

وحسب فهمي من الآية الكريمة أن الأفراد يختلفون في ذلك . فقد يكون استحقاق الفرد أن يقال له : (كلا . . .) لأن الله تعالى يعلم أنه لو رجع لأفسد في حياته كما كان ﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون﴾ [الأنعام : ٢٨]. فمن مصلحته أن تقل ذنوبه بكل تأكيد فعدم رجوعه أولى له .

وقد يكون الفرد في علم الله يحتوي في نفسه على أمل الإصلاح والإصلاح . إذن فمن الحكمة استجابة دعائه

وإرجاعه إلى الدنيا. وتلك الآية التي تقول (كلا . . .) إنما هي خاصة بمن لا يستحق. لأن نفسه في حياته الأولى قد أظلمت وفسدت بحيث لا يمكن أن تنتج أو أن تختار إلا العمل الفاسد. ولعلنا ينبغي أن نعرف أن هؤلاء هم الأعم الأغلب ممن يتمنى الرجوع إلى الدنيا.

هذا وينبغي أن نلتفت إلى أنه ليس كل الموتى يودون الرجوع إلى الدنيا فإن من رأى ثواب الله وحسن عطائه هناك لا يكون لهم همّ إلا الوصول إليه والخروج من هذا السجن الضيق المسمى بالدنيا.

فإنها كما ورد (سجن المؤمن وجنة الكافر) وقد ورد بهذا المضمون المشار إليه عدة نصوص.

منها، ما مضمونه: أن المؤمن لا يموت وهو كاره لأنه حين يكون في وقت الاحتضار يكشف الله سبحانه وتعالى له مقامه في الجنة فلا يكون أحب لديه شيء من الوصول إلى ذلك المقام. كما أن الفرد إذا كان مبتلى في الآخرة بالعذاب الشديد فقد يلهيه ما يعانيه من الألم عن تذكر الرجوع إلى الدنيا ليتمناه ويطلبه.

وعلى أي حال فهذا معنى آخر من الرجعة نطق به القرآن

الكريم ولا ينبغي الاختلاف فيه .

وأما أسلوب رجوع هذا الميت إلى الدنيا إذا كان فيه أمل
الصالح والإصلاح - كما قلنا - فهو مما يختاره الله تعالى له .

والأسلوب التقليدي المفهوم من ذلك هو إرجاعه إلى
الدنيا في حال الاحتضار وإلغاء قرار موته فيتحسن حاله
ويرجع . وهذا معناه أن أجله الحقيقي لم يحن بعد .

وهناك أسلوبان آخران قد يشار إليهما في بعض الأدلة
أحدهما: الرجوع من بعد الموت إلى الدنيا . بمعنى أنه يقوم
من قبره . وهذا يتضمن معنى الرجعة التي سوف نبحث عنها
فيما يأتي . فإن اعترفنا بها فمعناه أن بعض الناس يحدث لهم
ذلك .

ثانيهما: الرجوع إلى الدنيا بما يسمى بالولادة الثانية . بأن
تدخل روحه إلى جنين جديد التكوين فيولد إلى الدنيا من
جديد .

وهذا هو الذي يفسر الأقوال الكثيرة التي صدرت من
العديد من الناس الذين يقولون إننا كنا في الدنيا قبل هذا
وبعضهم - كما قيل - يعرف أسماء الموجودين ويعرف الطرق

مما يدل دلالة قطعية على صحة كلامه.

إلا أن هذا الفرع من المعرفة فيه إشكال ما يسمى بالتناسخ. فهل هو صحيح أم لا أم أنه صحيح أحياناً وباطل على بعض التقارير. فهذا مما لا نريد الخوض به لأنه يطول بنا الكلام الذي نريد له الاختصار. إلا أن المشهور بين العلماء هو بطلان التناسخ على كل أشكاله. وقد ظهر من كل ما سبق ما يكفي لإلقاء الضوء بهذا الصدد لمن يفكر.

فهذا ما نريد قوله حول القسم الأول من الرجعة وهو الرجعة المعنوية.

وأما الرجعة الظاهرية أو الدنيوية. فهي أولاً تنقسم إلى قسمين رئيسيين: أحدهما: ما لا يحتوي على فكرة الحياة بعد الموت على الإطلاق. ثانيهما: ما يحتوي على تلك الفكرة. وأما ثانياً: فانقسام القسم الثاني كما يأتي بعد ذلك.

أما القسم الأول: وهو ما لا يحتوي على وجود الحياة الدنيا بعد الموت. أو قل: لا يتضمن قيام الإنسان من قبره على الإطلاق. كل ما في الأمر أن فرداً مهماً في مجتمعه، قد يغيب عن المجتمع مدة تقل أو تطول ثم يعود إليه.

وهذا ما حدث مع عدد من الأنبياء أوضحها تطبيقان :

التطبيق الأول : وهو الأسبق تاريخياً : غياب موسى عليه السلام عن مجتمعه أربعين يوماً لمناجاة ربه . وعاد إليهم بعد ذلك غضبان أسفاً . كما هو مشروح في القرآن الكريم وتفاسيره .

التطبيق الثاني : غياب نبينا (عليه الصلاة والسلام وآله الكرام) في غار حراء لمناجاة ربه وعبادته عدة مرات ورجوعه منه .

فمن هذا المنطلق التي تعترف به المذاهب الإسلامية الأخرى يمكن أن ينطلق إلى (تقريب) الرجعة بمعنى محدد، وهي أن يكون معناها ظهور المهدي عليه السلام بعد غيابه .

ونحن كشيعه يمكن أن نقول : إن هذا هو معنى الرجعة ولا يوجد دليل معتبر على غيره بل نوكل علمه إلى الله سبحانه .

ولا يبقى الخلاف بيننا وبينهم إلا الاختلاف في طول عمره عليه السلام . وهو خلاف آخر غير الرجعة . ومن المعلوم أن الكلام في أي فرع من المعرفة يحتوي على التسليم على ما

هو المختار في الفرع الآخر لا أن نفتح الخلاف في كلا الفرعين دفعة واحدة. فإن اعترفنا في هذا الإشكال، بطول عمره بقدرة الله سبحانه لم يبق في القول بالرجعة من هذه الناحية أي إشكال.

بل إنهم ملزمون بالقول بما يشابهه بالرغم من أنهم يقولون بأن المهدي (يولد في حينه). ومضمونه: غياب القيادة الإسلامية المخلصة الحقيقية فترة من الزمن بعد الخلافة الأولى - أو بعد كل الخلفاء بما فيهم العثمانيين - إلى ظهور المهدي الذي يعترفون به.

على أن جماعة منهم يقولون بغيبة المهدي ولديهم روايات تدل على وجود غيبتين له. وقد احتار بعضهم في فهمها طبقاً لتصورهم. وهذا موضح في مقدمة (تاريخ الغيبة الكبرى) مضافاً إلى اعتراف قسم منهم بأن المهدي هو ابن الحسن العسكري عليه السلام، كما هو مذكور في عدة مصادر منها كتاب (المهدي) للسيد صدر الدين الصدر. وممن يعترف بذلك الفيلسوف الصوفي ابن عربي والعارف الرومي وآخرون.

فهذا كله اعتراف بغيبة المهدي عليه السلام في المذاهب

الأخرى، بشكل أو بآخر. إذن فليس قبيحاً على هذه
(العصاة) الناجية أن تقول بالرجعة إذا فسرت بإحدى هذه
التفاسير.

وإذا قلنا إنها من ضروريات المذهب أو مما دلت عليه
الروايات المتواترة. كما ذهب إليه المجلسي في البحار وكثير
غيره من علمائنا. فإننا - على أي حال - يمكن أن نفسرها
بمثل هذه التفاسير. ونوكل العلم الباقي إلى الله عز وجل.

وإن كنا من ناحية وجدانية نرى أن عدم التوسع في فهم
الرجعة، أو الميل إلى نفي أو استبعاد المعاني الآتية إنما هو
ناشئ من ذوق (مادي) كما أشرنا قبل فترة. وأما إذا نظرنا من
زاوية إلهية، لم يكن ذلك على قدرة الله بعيد. وهو القادر
على كل شيء.

ومن هنا ندخل في القسم الثاني من الرجعة الظاهرية وهو
ما يتضمن القيام بعد الموت.

وأهم ما يدلّ على ذلك إجمالاً يعني بغض النظر عن
التفاصيل الآتية - ديلان وهما رئيسيان في الشريعة:

الأول: القرآن الكريم. قال الله تعالى جل شأنه ﴿ويوم

نحشر من كل أمة فوجاً ممن يكذب بآياتنا فهم يوزعون .
حتى إذا جاؤوا قال : أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علماً أم
ماذا كنت تعملون ووقع القول عليهم بما ظلموا فهم لا
ينطقون ﴿ [النمل : ٨٣ - ٨٥] .

ويتم فهم الآية ضمن عدة قرائن لفظية فيها :

أولاً : مفهوم الحشر في قوله تعالى ﴿ ويوم نحشر ﴾
والحشر ظاهر في الرجوع بعد الموت ، وظاهر القرآن الكريم
حجة .

ثانياً : ﴿ حتى إذا جاؤوا ﴾ الأمر الذي يدل على صدق
الوعد من هذه الناحية وحصول المجيء بعد الرجوع .

ثالثاً : (ووقع القول عليهم إلخ) الأمر الذي يدل على
حصول النتيجة فعلاً من هذه الرجوع وهو إلزامهم بأعمالهم
ومؤآخذتهم بها . وانقطاع حجتهم ﴿ فهم لا ينطقون ﴾ .
وظاهر القرآن في كل ذلك حجة .

رابعاً : ﴿ من كل أمة فوجاً ﴾ الأمر الذي يدل بوضوح على
أن هذا الحشر غير الحشر يوم القيامة . فإنه عندئذ يكون
للجميع لا للبعض كما قال تعالى : ﴿ وحشرناهم فلم نغادر

منهم أحداً ﴿ وقد وردت في ذلك رواية. إلا أن العمدة هنا مطابقتها فعلاً مع ظاهر القرآن الكريم فيكون حجة بهذا الاعتبار ويكون وجود الرواية مؤيداً لذلك.

نعم يبقى سؤال واحد: وهو أن هذه الآيات الكريمت دلت على حشر المكذبين والكفار في الرجعة ولم تدل على حشر المؤمنين في حين أن الذي ينفعنا في مذهبنا هو العكس.

وهذا له عدة أجوبة نذكر منها ما يلي:

أولاً: أن الآية الكريمة تدل على حشر المؤمنين فعلاً. لأنهم مشمولون لقوله تعالى: ﴿من كل أمة﴾ والمؤمنون أمة على أي حال. وأما تحميلهم المسؤولية بعد ذلك فالآية غير واضحة بشموله لكل من يحشر.

ثانياً: أننا لو تنزلنا عن الجواب الأول وقلنا إنها خاصة بحشر الكفرة، فهو ينفعنا أيضاً في مذهبنا.

أولاً: لأن من يقول بالرجعة يقول برجوع الكفار والمؤمنين معاً وبعض الروايات ناطقة به.

ثانياً: أنه لو أمكن رجوع الكفار، وهو ثابت بقدره الله

سبحانه وبنص القرآن الكريم، أمكن رجوع المؤمنين. فإذا
دل عليه الدليل أو قال به قائل فليس قوله بمستنكر ولا
باطل كما يصوره لنا الآخرون.

هذا وإن هناك دليلاً آخر من القرآن الكريم على الرجعة
وهو الآية الدالة على خروج (الدابة) وسوف نتعرض لها بعد
ذلك بصفتها رجعة خاصة - أي للبعض - لا عامة كما تدل
عليه الآية التي ذكرناها أولاً وهو العموم.

الدليل الآخر الرئيسي على الرجعة: السنة الشريفة.

وهي كثيرة ومستفيضة بل قال عدد من علمائنا بما فيهم
المجلسي في البحار أنها متواترة. وأن على ذلك ضرورة
المذهب.

ونحن على أي حال في فسحة من أمرنا، بعد أن
استدللنا بالقرآن الكريم نفسه. فحتى لو لم يثبت من
السنة شيء فحسبنا كتاب الله سبحانه.

وهذا الاستدلال يحتوي على نقطتي ضعف:

النقطة الأولى: أن الروايات الواردة بهذا المضمون كلها
أو الأعم الأغلب منها شيعية بحيث لو وجد في مصادر

العامّة منها شيء فهو أقل من أن يكون له صفة الحجية في هذا الأمر المهم .

ومن المعلوم أن الروايات في مذهبنا لا تكون حجة عليهم . كما أن تسالم علمائنا - كما قيل - وضرورة المذهب - كما قيل - لا يكون حجة عليهم .

لكن الأمر تجاههم لا يخلو من عدة مستويات :

المستوى الأول : دلالة القرآن الكريم عليها كما سبق وسيأتي كما أشرنا .

المستوى الثاني : التواتر، وهو كثرة الروايات بحيث توجب حصول العلم لدى العقل غير المعاند . وهذا لا يختلف فيه مذهب عن مذهب .

المستوى الثالث : أنها إن فرضنا عدم الدليل عليها، فلا دليل على نفيها كما قلنا . وقد أشرنا في أوائل هذا البحث أن ما يكون كذلك لا يجوز الجزم بنفيه فضلاً عن نزهه بالصفات الباطلة، بل يجب إيكال علمه إلى الله والراسخين في العلم .

النقطة الثانية من نقاط الضعف :

اختلاف الروايات الدالة على الرجعة بالمضمون اختلافاً كثيراً. بحيث أرجعناها في (تاريخ ما بعد الظهور) إلى عشرة مضامين أو أكثر. منها: رجوع من محض الإيمان محضاً. ورجوع من محض الكفر محضاً. ورجوع أمير المؤمنين (ع) ورجوع الحسين (ع). ورجوع بعض الأموات لنصرة الإمام المهدي (ع) بعد ظهوره. ورجوع بعض الأنبياء السابقين على الإسلام. وغير ذلك.

وهذا الاختلاف قد يستدل به - كما قلنا في الكتاب المشار إليه - على ضعف هذه الروايات وعدم إمكان الأخذ بها، لأن أي واحد منها هو خبر واحد فلا يكون معتبراً في مثل هذا الأمر العقائدي المهم. وأما مجموعها فلا يدل على رجعة معينة بل يدل على الرجعة على الإجمال من دون الإشارة إلى أمر بعينه.

إلا أنه يمكن تلافى هذا الضعف كما يلي:

أولاً: إن ثبوت الرجعة على الإجمال يكفينا في تصحيح ما عليه علماؤنا. ولا حاجة إلى التفاصيل.

ثانياً: إن الرواية الدالة على هذا المضمون وهو (رجوع

من محض الإيمان محضاً ومن محض الكفر محضاً) رواية معتبرة سنداً عندنا إلى درجة محترمة جداً. فتكون كافية وحجة في إثبات مضمونها. وإذا ثبت مضمونها ثبت مضمون الرجعة إجمالاً. إذ نقول: إن الرجعة بهذا المعنى صحيحة وثابتة.

إلا أنها رواية تثبت على مستوى مذهبنا لا على مستوى المذاهب الأخرى.

ثالثاً: دعم هذه الرواية بما دلّ عليه القرآن الكريم من الرجعة كما أشرنا، إذن فهي موافقة للقرآن وغير مخالفة له إذن فلا موجب لنفيها، بل هناك الموجب لإثباتها وحجيتها.

رابعاً: أن ما قد يتخيله البعض مع شديد الأسف، من أنها روايات متعارضة ومتنافية، ليس هذا بصحيح على الإطلاق، وقد قلنا ذلك في (تاريخ ما بعد الظهور).

إذن إن معنى التعارض والتنافي يعني أن ينفي المضمون مضموناً آخر. كما لو دلّ الدليل على سفر (زيد) من يوم الأحد إلى يوم الجمعة. ودلّ دليل آخر

على وجوده في بلده يوم الاثنين، ونحن نعلم أنه إما أن يكون في بلده أو في البلد الآخر ويستحيل أن يكون في البلدين معاً. إذن يكون الدليلان متكاذبين ومتعارضين ولا يكونان معاً حجة.

إلا أن أخبار الرجعة ليست كذلك لإمكان أن يحدث كل أنواع الرجعة التي نصت عليها الروايات أو أن يحدث بعضها بدون أي تنافٍ. فمثلاً: إن الدليل على رجوع أمير المؤمنين (ع) لا ينفي الدليل على رجوع الحسين (ع). بل لعلهما يرجعان معاً. ونحن نعلم أن ذلك ممكن بحسب التصور العقلي وفي قدرة الله سبحانه. مضافاً إلى موافقتها - إجمالاً - للقرآن الكريم كما أشرنا.

خامساً: الحاجة إلى استمرار الهدى الذي يوجد الإمام المهدي (ع) في المجتمع بجهوده بعد ظهوره.

إذن، فهناك فكرة تنطبق على كل من النبي صلى الله عليه وآله والمهدي (ع)، وهي اقتضاء الحكمة بأن يكون لكل منهما خليفة يقوم بالأمر بعد موته. وليس هذا أمراً خافياً على النبي صلى الله عليه وآله ولا على المهدي (ع) لأن عملهما ليس موقتاً بحياتهما الشخصية بل عام

لكل الأجيال، فمن يبقى للأجيال الآتية بعدهما.

وهذا مما يدل على ضرورة الخلافة (المنصوصة) إلهياً بعد النبي صلى الله عليه وآله والمهدي (ع) معاً وأنا لو تنزلنا وقلنا بأن هذين القائدين الإسلاميين العظيمين لم يلتفتا - وحاشاهما - إلى هذه النقطة، فإن الله تعالى العليم بكل شيء لا بد أن يلتفت إلى هذه النقطة. فإنها ثابتة بالضرورة. وبالوضوح العقلي وبالتجربة أيضاً بعد الذي رأينا ما آل إليه المجتمع بعد أن انسحب (النص الجلي) عن ساحة المجتمع الإسلامي، وليس الآن كلامنا حول الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله بل بعد المهدي (ع) وفيهما احتمالان أو أطروحتان.

الأطروحة الأولى: أنه يتولى بعده أولاده الذين يكونون بدورهم أولياء صالحين، قد رباهم المهدي (ع) بنفسه ونص على خلافتهم أمام المجتمع، كما قربنا ذلك في (تاريخ ما بعد الظهور).

الأطروحة الثانية: أن يتولى الأمر بعده آباؤه الأئمة المعصومون عليهم السلام ورجوعهم إلى الحياة بعد الموت ليحكموا العالم بعد المهدي (ع). إما جميعهم أو

بعضهم وإما بشكل مشوش من حيث ترتيبهم السابق، كما تقتضي الحكمة يومئذ. وإما بشكل مقلوب. يعني يبدأ من الأخير وهو الإمام الحسن العسكري عليه السلام وبعده أبوه الإمام الهادي (ع) وهكذا.

وليس لنا أن نجزم بصحة الأطروحة الأولى دينياً. وإنما ينشأ ذلك من زاوية (مادية) لاستبعاد أن يعود الإنسان إلى الحياة بعد موته.

والآن فإن مقتضى القاعدة - في مذهبنا على الأقل - هو صحة الأطروحة الثانية بالخصوص لعدة وجوه نذكر منها ما يلي:

الوجه الأول: موافقتها للقرآن الكريم، على ما سوف يأتي من تفسير (دابة الأرض) بأمر المؤمنين (ع) إذن ينتج أن عودة الأئمة (ع) ورجعتهم ثابتة إجمالاً لأن أمير المؤمنين منهم عليهم السلام. إذ يكون لنا أن نقول: إنهم يرجعون ولو برجوعه (ع).

الوجه الثاني: أنها روايات مستفيضة عندنا. فإن أغلب روايات الرجعة تدل على رجعتهم عليهم السلام. وأما

ذلك القسم الذي يتعرض لرجعة غيرهم فهو الأقل كما هو واضح لمن راجعها وليس بالإمكان الآن استعراضها.

الوجه الثالث: إن المستدل عليه في (تاريخ ما بعد الظهور) أن المجتمع يتعمق ويتأكد من حيث الهداية والإيمان تدريجياً. إلا أنه يبدأ بعد وفاة الإمام المهدي بالتنازل. بل هو يستمر بالتصاعد والأهمية. وهذا موافق أيضاً لما قلناه في القسم الأول من الرجعة وهي الرجعة المعنوية، كما هو واضح لمن يفكر.

وإذا كان الأمر كذلك احتاج المجتمع إلى قيادة يزداد عمقها وأهميتها لا إلى قيادة متنازلة بل ولا إلى قيادة متساوية كما هو واضح.

ومن الواضح أننا لو قلنا بالأطروحة الأولى للحكم بعد المهدي (ع) لكانت القيادة متساوية على أقل تقدير بل متنازلة. لأن هؤلاء الحكام من هو الذي يتولى تربيتهم المعمقة بعد المهدي (ع) من رجال الله سبحانه وتعالى؟ فكل ما في الأمر أن المهدي (ع) يربي الذي بعده ومن بعده يربي بعده. وهكذا.

ومن الواضح أن التربية كلما تباعدت عن المصدر الرئيسي ضعفت واسنوت. ولا يمكن أن تقوى وتتأكد. كما قلنا من أنها ستكون قيادة متساوية على أقل تقدير بل متنازلة. وهو أمر غير محتمل في الحكمة الإلهية بعد ما تم البرهان على تصاعد المجتمع وضرورة تربيته العليا من قبل قائد جدير.

ومن الواضح أنه مع التساوي فضلاً عن التسافل سيكون ضرر الحاكم أكثر من نفعه كيف وهو (الولي) الشرعي العام للمجتمع وإليه يرجع التدبير الرئيسي فيه وقوله الفصل في كل شيء.

إذن فلا بدّ أن نرجع إلى القيادة المعصومة المؤيدة بتأييد الله المباشر. وذلك لا يكون إلا بالرجعة لعدم توفر معصومين سواهم. كما أن وجود معصومين بالذات غيرهم لاستلام الحكم يومئذ خلاف الضرورة ولم يقل به أحد.

إذن فبأئمتنا المعصومين عليهم السلام ينتهي المجتمع الإسلامي إلى أوج تربيته وإيمانه، كما بدأ بهم في صدر الإسلام. فهم الأول والآخر من هذه الناحية، ويؤيده الشعر المنسوب إلى أحدهم سلام الله عليهم الذي يقول

فيه (ودولتنا في آخر الدهر تظهر).

سادساً: من إثباتات روايات الرجعة:

الحاجة إلى إيصال المجتمع الإسلامي إلى أفراده يعني المحاسبة في الدنيا قبل يوم القيامة.

وهذا ما دلّ عليه القرآن الكريم بعدة أساليب:

الأسلوب الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٩ وغيرها] وقد ورد ذلك مكرراً في القرآن الكريم.

ومن الواضح أن سرعة الحساب لا تناسب تأجيله إلى يوم القيامة.

الأسلوب الثاني: الإشارة في القرآن الكريم إلى نتائج بعض الحساب الذي قد يحصل لعدد من الأفراد المتسافلين:

كقوله تعالى: ﴿فَزَادَتْهُمْ رَجْساً إِلَى رَجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥] وقوله تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقاً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾ [التوبة: ٧٧] وغيره كثير.

الأسلوب الثالث: الإشارة إلى نتائج الخير والطاعة للمجتمع على العموم. وخاصة في النبؤات السابقة. كقوله تعالى: ﴿يرسل السماء عليكم مدراراً﴾ [هود: ٥٢] وقوله تعالى: ﴿لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم﴾ [المائدة: ٦٦] وغير ذلك كثير.

الأسلوب الرابع: العقوبات التي كانت تحصل لبعض المجتمعات التي يكون مقتضى العدل والحكمة استئصالها عن وجه الأرض. وهو كثير في القرآن الكريم كالطوفان والرجفة والصيحة وغيرها. كما لا يخفى على المتتبع.

الأسلوب الخامس: إنجاز هذه المحاسبة في مستقبل الدهر، بالنسبة إلى أيامنا المعاصرة. وذلك بظهور دابة الأرض، المفسرة بالروايات عن المعصومين (ع) برجوع الإمام أمير المؤمنين (ع) إلى الدنيا للقيام بهذه المهمة.

وذلك قوله تعالى: ﴿وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون﴾ [النمل: ٨٢].

والروايات الدالة على التفسير المشار إليه عديدة (راجع

تفسير الميزان وغيره) ولا مجال لسردها الآن.

ويمكن تقريب الدليل القرآني على ذلك ضمن عدة نقاط:

النقطة الأولى: قوله تعالى: ﴿وإذا وقع القول عليهم﴾.

وهذا تعبير قرآني يدلنا على سوء تحمل المسؤولية من قبل بعض الناس أو المجتمعات واستحقاقهم للعقاب. كقوله تعالى: ﴿ووقع القول عليهم بما ظلموا﴾ [النمل: ٨٥] ومثله قوله تعالى: ﴿فحق عليهم القول فدمرناها تدميراً﴾ [الإسراء: ١٦] الواردة عدة مرات في القرآن الكريم.

والذي يبدو ضمناً من القرآن الكريم وصريحاً من بعض الروايات، أن الحساب الذي تقوم به دابة الأرض لا يقتصر على العقوبة بل يشتمل على المثوبة أيضاً. كالذي ورد بمضمون أنها تسم كل شخص بميسم على شكلين أحدهما يقول: هذا مؤمن حقاً. والآخر يقول: هذا كافر حقاً. وهذا ينتج انكشاف المستوى الباطني للأفراد إلى

مستوى الظاهر. إذ يومئذ لا يستطيع الكافر أن يستر كفره ولا يستطيع المؤمن أن يكتُم إيمانه.

النقطة الثانية: قوله تعالى في الآية الكريمة نفسها:

﴿أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢].

حيث إن الظاهر منها أن الوعد بظهور دابة الأرض حقيقي. ولكن الناس إنما لا يؤمنون به لأجل ضعف اليقين أو انعدامه لديهم لأن الإيمان به يحتاج إلى درجة خاصة من درجات اليقين.

وما هذا التشويش في أذهان ضعاف الإيمان عن دابة الأرض إلا نتيجة لهذا الضعف الذي أشرنا إليه.

النقطة الثالثة: إن دابة الأرض ليست دابة بالمفهوم اللغوي بل هي إنسان. بل هي خصوص الإمام أمير المؤمنين (ع).

لوضوح أن وجود الدابة العجماء بأي شكل من أشكالها - لا ينتج أي نتيجة مهمة في المجتمع، فضلاً عن النتيجة المشار إليها. إذن فيتعين أن تكون ذاتاً عاقلة تادرة، بل أكثر قدرة من الفرد الاعتيادي بكثير. وذلك لا

يكون إلا أحد الأولياء العالين رتبةً، بل لا يكون إلا أحد المعصومين (ع) فإذا دلّ الدليل على تخصيصها به سلام الله عليه، كان اللازم قبول ذلك. فليس ذلك لأنها دابة بالمعنى المفهوم في اللغة. بل لأنها ترجع إلى الدنيا بشكل غريب خارق للقوانين الاعتيادية وتقوم بعمل جليل خارق للعادة الاجتماعية.

وأما الاستشهاد بظهور لفظ (الدابة) بكونها كذلك تماماً. فهو استشهاد باطل لما قلناه من أن الدابة بالمعنى المفهوم لا تعني شيئاً ولا تنفع ولا تضر. إذن فيتعين أن تكون إنساناً، لكي تحصل الموافقة والملاءمة من هذه الناحية مع المجتمع.

وتسمية الإنسان بالدابة ليس بالغريب فإن الإنسان (حيوان ناطق) كما ذكر المناطقة والفلاسفة. وهو يدب على رجليه. فهو من هذه الناحية من قسم (الدواب) والحيوانات من بين المخلوقات.

مع احتمال: أن يكون تسميتها بالدابة لاتصافها بالديب من نوع آخر. ككثرة متابعتها للأفراد لأجل محاسبتهم. أو ديبها في النفوس لأجل الخوف لديهم من نتائج محاسبتها

أو غير ذلك مما لا حاجة إلى الدخول في تفاصيله .

وهذا هو الأنسب مع تفسيرها بأمر المؤمنين (ع) لأن حبه يدبّ في قلوب المحبين، وبغضه يدبّ في نفوس المبغضين سلام الله عليه .

النقطة الرابعة: أن هناك في الآية الكريمة دلائل أخرى على ما قلناه منها قوله تعالى: ﴿تكلمهم﴾ فإن الكلام لا يكون عادة لدى الدواب. وهذا يجعل للآية ظهوراً في خلاف ذلك أعني كونه إنساناً. وظهور القرآن حجة .

ومنها قوله تعالى: ﴿أخرجنا لهم دابة من الأرض﴾ الظاهر بانشقاق الأرض عن الدابة وهذا عبارة أخرى عن خروج الإنسان من قبره. وبهذا يتعين بأمر المؤمنين (ع) لعدم احتمال كونها غيره على تقدير كونها إنساناً كما استظهرناه. وينبغي لنا أن نأخذ ملخصاً بمجموع الأفكار السابقة .

أولاً: أن القول بالرجعة قد يعني القول بالرجعة المعنوية المتسالم على صحتها.

ثانياً: أن القول بالرجعة قد يعني القول بظهور الإمام

المهدي (ع) الذي قلناه في القسم الأول من القسم الثاني من الرجعة. وهو شامل حتى للعامّة كما سبق فضلاً عن الخاصة.

ثالثاً: أن القول بالرجعة مهما كان مفهومه قد عرفنا أنه مما دلّ عليه القرآن الكريم، في أكثر من آية ولا سبيل إلى استنكار ما هو ظاهر القرآن الكريم.

رابعاً: أن القول بالرجعة لو حصرنا معناه بالرجوع بعد الموت أمكن الأخذ به لبعض المبررات السابقة كتواتر الروايات إجمالاً والحاجة إلى الخلافة بعد المهدي عليه السلام.

خامساً: أن استبعاد القول بالرجعة ليس له منشأ إلا الذوق المادي الذي قد يكون ثابتاً للفرد شعورياً أو لا شعورياً يعني من حيث يعلم أو لا يعلم.

ومن الصحيح ما يقال من أنه يكفي في دحض القول بأي شيء عدم وجود الدليل عليه. فلو غضضنا النظر عما سبق بقي القول بالرجعة بلا دليل إلا أننا قلنا إن هذا وحده لا يكفي في جواز الجزم بعدمه لأن الجزم

بالعدم يحتاج إلى دليل أيضاً ولا يكفي فيه الاستبعاد وإلى
هذا الحد تكون مسألة الرجعة أو أي مسألة مثلها قيد
الاحتمال، وفي مثله يكون الموقف الأنسب أمام الله تبارك
وتعالى هو إيكال علمها إليه، فبأي وجه يجوز الجزم
بعدمها أو التشنيع على القائلين بها؟!!

على أننا عرفنا من هذا البحث ثبوت هذه الفكرة في
الجملة وإمكان حملها على محامل صحيحة والحمد لله
رب العالمين.